

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية
السنة الثالثة ليسانس
التخصص: تنظيمات



الموسم الجامعي: 2018/2019
اسم الأستاذ: **داود عبد السلام**
المقياس: **العلوم السياسية**

كشف علامات السداسي **الكامل**

الرقم	اللقب	الاسم	علامة المحاضرة	علامة الأعمال الموجهة	ملاحظة
01	برايح	فايزة	06,00		
02	راجعي	عامر	08,00		
03	بلهادي	منال	14,50		
04	ونوغني	خليل	09,00		
05	حمودي	عبد الغني	08,50		
06	بختي	لوزة	07,50		
07	حماتي	تميم	14,00		
08	عابري	أحلام	10,00		
09	لطرش	خالد	13,50		
10	شلابي	شعيب	07,50		
11	بختي	عمر	10,00		
12	بو عطية	ماجد	14,00		
13	عطابي	حنان	14,50		
14	فاسم	بشرى	11,50		
15	ياحي	تحية	02,00		
16	لرقت	عبدالله			
17					



(Handwritten signature)

ملاحظة: الاستشارة يوم الاثنين 14/06/2016 على الساعة 10:00 صباحاً

جامعة المسيلة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس

إدارة التنمية المحلية

أجب بدقة وإيجاز عن الأسئلة التالية:

- 1- لقد اختلف الباحثون في تحديد المقصود بمصطلح المحلية، والأوجه المختلفة لذلك هي: (04 ن)
 - المحلية (البعد الجغرافي): وتعني المجال الترابي الذي تعيش عليه جماعة سكانية معينة، أو يعني منطقة جغرافية محددة بحدود طبيعية: معينة جبال، جزر، وديان
 - المحلية (عكس الوطنية): وتعني الإنتماء لفئة بشرية تجمعهم روابط معنوية معينة تميزهم عن غيرهم من سكان الدولة (طائفة دينية، عرقية، لغوية، ...).
 - المحلية (عكس المركزية): وتعني العنصر الإداري القائم على تقسيم الدولة إلى مجموعة وحدات إدارية صغيرة ومحدودة من حيث المساحة، وهي تأخذ مسميات مختلفة من دولة لأخرى: محافظة، إقليم، ولاية
- 2- يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان من حيث أنه هدفها ووسيلتها من خلال: (04 ن)
 - هدفها: وذلك لأن هدف التنمية المحلية هو إشباع احتياجات الأفراد وتوفير بيئة ملائمة للعيش الكريم تتضمن توفر السلع والخدمات الضرورية لكل أفراد المجتمع المحلي -تسخير التنمية المحلية لخدمة الإنسان-.
 - وسيلتها: الإنسان هو وسيلة التنمية المحلية من حيث إشراكه في العمليات والبرامج التي تهدف لتحقيق التنمية المحلية، ولا يمكن تجاوز أن التنمية المحلية قائمة أساساً على مبدأ المشاركة الشعبية التي تعتبر أحد مقوماتها الرئيسية.
- 3- تمثل المركزية الإدارية محفزة وضمانة لتحقيق التنمية المحلية من جهة لكنّها قد تكون عقبة ومعرقله لها من جهة ثانية. (04 ن)

فهي تمثل محفزة وضمانة لتحقيق التنمية المحلية لأنها عملية رسمية أي تقوم بها المؤسسات الرسمية في الدولة فهي المحولة للقيام بما أي المبادر بها والآخذ بزمامها والمخطط والمراقب لها وذلك حتى تضمن أن يكون التطبيق في الواقع وفق الخطط والبرامج المرسومة، كما أن ضعف الرقابة المركزية يؤدي إلى التسبب وانتشار الفساد.

ومن جهة ثانية تمثل المركزية الإدارية إذا زادت عن حدها أحد أهم العوائق الإدارية في سبيل تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال:

 - أنها تتناقض مع مبدأ المشاركة الشعبية التي تعتبر أحد المقومات الرئيسية للتنمية المحلية.
 - تركيز القرار لدى جهة واحدة يؤدي إلى البعد عن الواقع وبالتالي الفشل.
 - استنزاف الوقت والجهد في اتخاذ القرار نتيجة ضرورة الرجوع للمركز في كل التفاصيل مما يخلق عوائق لتسيير الأعمال.

- تؤدي إلى عدم التوازن بين الأقاليم في تحقيق التنمية المحلية.

وبالتالي لا إفراط (المركزية الإدارية الشديدة) ولا تفريط (التسيب الإداري) فالوسط (الرقابة مع قدرة المؤسسات المحلية على حرية التصرف في حدود معينة) هو الأفضل والأحسن لتحقيق التنمية المحلية.

4 - هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية المحلية أساسها أن توفر الاستقرار السياسي يساهم في تحقيق التنمية المحلية، والعكس بالعكس فإنه في حالة غياب الاستقرار السياسي فإن ذلك يصعب من فرص تحقيق التنمية المحلية، فغياب الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على التنمية المحلية من حيث: (04 ن)

- الصراع على السلطة يستبعد الاهتمام بحاجات أفراد المجتمع.

- غياب الاستقرار السياسي ينعكس إلى عدم استقرار البرامج والسياسات والقرارات الخاصة بتحقيق التنمية المحلية.

- عدم الاستقرار قد يؤدي إلى العنف مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل المشاريع التنموية.

- غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى غياب الأمن الضروري لتحقيق التنمية المحلية (الأزمة التي عرفتها بلادنا مثلاً).

- غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى استبعاد المشاركة الشعبية التي تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية.

5- لقد اعتمدت بلادنا على التخطيط كأسلوب لتحقيق التنمية المحلية رغم اختلاف طريقة تنظيم النشاط

الاقتصادي، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما: (04 ن)

- المرحلة الاشتراكية: وهنا استخدمت بلادنا أسلوب التخطيط الذي يتماشى مع متطلبات المرحلة، ورغم أن الخطط كانت ذات طابع وطني ومركزي إلا أن لها تأثيرات على المستوى المحلي، وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة المخططات التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة.

- مرحلة اقتصاد السوق: وبعد فترة من التذبذب والتردد نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد فقد لجأت الدولة إلى سياسة البرامج الوطنية التي يتم التخطيط لها مركزياً - رغم عدم تماشيها مع التوجه الاقتصادي المعتمد - والتي اقترنت بالرئيس حتى أخذت تسمية برامج الرئيس ويمكن الإشارة هنا إلى برامج الرئيس المختلفة، ضف إلى ذلك البرامج المحلية المختلفة.

ودوافع ذلك أن التنمية المحلية في بلادنا كانت قائمة أساساً على تدخل الدولة من خلال إعطائها الدور

القيادي في عملية التنمية الاقتصادية وطنياً ومحلياً ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجاً في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة في ذلك المجال.

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.

- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.